المناطق الصناعية في اليمن

المناطق الصناعية في عدن تهدف إلى إقامة وتطوير منطقة صناعية استثمارية متكاملة تخصص لإقامة مشاريع استثمارية مثل صناعة مواد البناء ومعامل وورش ، صناعات غذائية ، ملابس وتريكو ، مجموعة الصناعات الورقية ومعدات الطباعة والنشر ، صناعات الكترونية وكهربائية ، منطقة تخزين ، بالإضافة إلى الخدمات الإدارية والتجارية المساعدة ..

المناطق الصناعية خطوة مهمة في إطار سياسة الدولة لتحفيز وجذب الاستثمارات

هذه المناطق تقدم مزايا للمستثمرين من حيث توفير الأرض والخدمات اللازمة بما يقلل الكلفة الاستثمارية ويسهل الإشراف والتكامل الصناعي

صنعاء /تقرير/ عبدالسلام الدعيس

تضمن مشروع المناطق الصناعية الذي أطلقت الحكومة منتصف العام الماضي المرحلة الأولى منه – بدء بالمناطق الصناعية بالحديدة وعدن وحضرموت في إطار خططها لإنشاء عشر مناطق صناعية تخصصية ونوعية في عدد من المحافظات – توفير الأراضي الصناعية المهيأة بما من شأنه تحفيز رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية على الاستثمار في مجال الصناعات والخدمات .

وتراهن الحكومة على هذه المناطق في إحداث نقلة نوعية في الاستثمارات على اعتبار أن هذه المناطق ستساهم في حل أهم مشكلات وعوائق الاستثمار بما توفره من مقومات الاستثمار الصناعي .

وروعي في اختيار مواقع المناطق الصناعية التي يعول عليها التسريع في عملية التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات وتوفير مزيد من فرص العمل والدخل ، أن تكون هذه المناطق قريبة من الموانئ والطرق الدولية وتحتل مساحات كافية من الراضي وخدمات البنى التحتية .

ويعتبر مدير عام المناطق الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة المهندس صالح السنباني هذه المناطق مشروعا استراتيجيا هاما سيقدم الكثير للصناعة اليمنية كما تؤكد دراسات الجدوى .. في حين يرى وكيل أول وزارة التجارة والصناعة المصري المهندس سمير عبد المعطي أبو النجا رئيس الفريق الفني المكلف بدراسة المناطق الصناعية اليمنية ان اليمن تأخرت كثيراً في إنشاء المناطق الصناعية رغم عوامل نجاحها المتوافرة بالنظر إلى الإمكانيات والموارد العالية التي تملكها نظرا لموقعها الإستراتيجي الهام على طرق التجارة العالمية ،يؤكد المهندس السنباني أن المناطق الصناعية بدأت كفكرة عام ١٩٩٧م إلا إن الوزارة واجهت صعوبات كبيرة في حجز الأراضي المطلوبة لإقامة هذه المناطق...مشيرا الى انه في العام٢٠٠٢م تم تحديد ثلاث مناطق كمرحلة أولى هي عدن والحديدة و حضرموت .

واعتبر صدور القرار الجمهوري رقم ٧٩ لعام ٢٠٠٥م بإنشاء وتنظيم وإدارة المناطق الصناعية مثل دفعة قوية لتحريك هذا الموضوع.

وقال " هذه المناطق – رغم تأخرها – تمثل خطوة مهمة في إطار سياسة الدولة لتحفيز وجذب الاستثمارات ، بما تقدمه من مزايا للمستثمرين من حيث توفير الأرض والخدمات اللازمة بما يقلل الكلفة الاستثمارية ويسهل الإشراف والتكامل الصناعي "..منوها إلى أن هذه المناطق ستسهم في زيادة توفير فرص العمل واستقطاب التكنولوجيا ورأس المال وإعادة توطين النشاطات الصناعية القائمة داخل هذه المناطق ونقلها من المدن للحد من استنزاف الموارد المائية والتأثير البيئي في مناطق التجمعات السكانية" .

المنطقة الصناعية والتخزينية بعدن

اختير موقع مشروع المنطقة الصناعية بعدن بعناية تامة للاستفادة من المزايا والموقع الهام لأرض المشروع من جولة كالتكس حتى الحسوة بالقطاع (J) نظرا لقربه من ميناء الحاويات والمطار والمناطق الصناعية القائمة بالقطاع (J) ولارتباطه بشبكة الطرق الرئيسية والمحورية للمدينة وأيضا قربه من المرافق السكنية والخدمية، ووجود مساحة كبيرة تقدر بحوالي (٨٣٥)هكتار الأمر الذي سيتيح تطوير المنطقة على مراحل وبحسب الطلب .

وتهدف المنطقة إلى إقامة وتطوير منطقة صناعية استثمارية متكاملة تخصص لإقامة مشاريع استثمارية منها على سبيل المثال صناعة مواد البناء ومعامل وورش ، صناعات غذائية ، ملابس وتريكو ، مجموعة الصناعات الورقية ومعدات الطباعة والنشر ، صناعات الكترونية وكهربائية ، منطقة تخزين ، بالإضافة إلى الخدمات الإدارية والتجارية المساعدة .

وتشير دراسات الجدوى إلى أن التكلفة الاستثمارية للمشروع تبلغ ٤٩ مليون و ٧٢٧ ألف و ٨٣٠ دولار ..مبينة أن عدد كبير من الخامات الزراعية والموارد السمكية والمعدنية وغير المعدنية متوفر في مدينة عدن والمناطق المجاورة لها ، كما ان العمالة المحلية متوفرة من الجنسين وبأجور منافسة في معظم المجالات المطلوبة وهي عمالة شابة وماهرة ولديها قابلية كبيرة للتدرب والتأهيل.

وتوضح دراسات الجدوى للمنطقة أن السوق المستهدفة هي السوق المحلية ، أسواق الشرق الأوسط ، أفريقيا ، أوروبا وشبه القارة الهندية ، ومن هذه الدراسات التي انجزتها وزارة الصناعة دراسة فنية معدة من قبل شركة هالكرو العالمية (١٩٩٤م) ، و دراسة جدوى معدة من قبل شركة كوبرس & لابرند (١٩٩٧م) و دراسة فنية معدة من قبل شركة أكليل التركية (٢٠٠٦م).

وبررت طرح المشروع للاستثمار بتزايد الطلب وخاصة على المواقع الاستثمارية المخدومة والمباني والمكاتب الجاهزة في مقابل قلة العرض.

اما عن البنية التحتية ومدى توفر الخدمات الأساسية فتشير الدراسة إلى أمكانية توفير الطاقة الكهربائية بشكل جزئي من خلال ربط الشبكة الداخلية في الموقع بمحطة التوليد الخاصة بالمنطقة الحرة البالغ طاقتها الإنتاجية حاليا (١٤ميجاوات) ، قابلة للتوسع إلى(٢٨ميجاوات) ، كما يمكن توفير تموينات المياه وخدمات الصرف الصحي وإن بشكل محدود من خلال ربط الشبكات الداخلية في الموقع بشبكات المياه والصرف الصحي الرئيسية للمدينة .

وتبلغ مساحة المرحلة الأولى من المنطقة الصناعية بعدن ١٧١هكتار سيتم توسيعها غالى ٢٥٠ هكتارا في المرحلة الثانية مع قابليتها للزيادة والارتباط بالمنطقة الصناعية في محافظة آبين .

وبحسب مدير عام المناطق الصناعية فقد تم الانتهاء من إعداد دفتر الترويج الخاص بالمنطقة الصناعية بعدن واقرها مجلس الوزراء بعد انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية الكلية والجزئية ومخططات التقسيمات الداخلية لها وكذا التصاميم لقطع العارض التي ستقام عليها المنشات الصناعية بحسب الحجم والنوع الصناعي، إضافة إلى الدراسات والتصاميم للبنى التحتية وإعداد دراسات التاثير البيئي.

وتتوقع الدراسات " أن تشغل المنطقة في مرحلتها الاولى عدد لا يقل عن ٩ الف كادر كحد أدنى " .

تقع المنطقة الصناعية في محافظة الحديدة شمال مدينة الحديدة ويحيطها الطريق الدولي الحديدة – جيزان والطريق الإقليمي الحديدة – الصليف وبذلك تكون في موقع متوسط بين مينائي الحديدة والصليف وبالقرب من موقع فريد قابل للاستغلال السياحي.

وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية ٤٢كيلو متر مربع قابلة للتوسع للارتباط بميناء الحديدة .

وأنجزت وزارة الصناعة والتجارة دراسة الجدوى الاقتصادية الكلية والجزئية للمنطقة ومخطط التقسيمات الداخلية لنواة المنطقة بمساحة ٤٣٢ هكتار ، والتصاميم الداخلية للمواقع التي ستقام عليها المنشآت الصناعية بحسب الحجم والنوع الصناعي ،ودراسات التأثير البيئي للمشروع بما يناسب الحجم والنوع الصناعي ، فضلا عن إعداد كراسة الترويج الخاصة بالمنطقة الصناعية.

وبحسب الجدوى يتطلب المشروع في مرحلته الأولى إلى توفير البنية الأساسية المتمثلة بالطاقة الكهربائية وشبكة المياه ومعالجة الصرف الصحي ، إضافة إلى إقامة محطة اتصالات ومد شبكة التوزيع والتأجير للمصنعين .

وطرحت الوزارة هذا المشروع للتنافس حيث تبلغ التكلفة التقديرية لتنفيذ نواة المنطقة بمراحلها الثلاث ولمساحة ٤٣٢ هكتار وفق دراسة الجدوى) ، ٣٦ مليون و٢٥ ألف دولار موزعة على ثلاثة مراحل .

وتوقع مدير عام المناطق الصناعية أن يصل إجمالي مبيعات منتجات المنشآت الصناعية في المنطقة إلى ملياري دولار سنويا.

المنطقة الصناعية – المكلا

تقع المنطقة الصناعية على مساحة ٢٢٫٥ كيلو متر مربع ، في منطقة بمرير عند مفترق طرق غيل باوزير – الشحر والطريق الساحلي للمكلا– الشحر ويقع بجوار المنطقة الصناعية مصافي تكرير النفط ومجمعات الثروة السمكية وموقع الميناء المستقبلي.

وقد أعدت للمنطقة دراسات الجدوى الاقتصادية الكلية والجزئية ، ويجري حالياً إعداد مخططات التقسيم لها وتحديد موقع ومساحة النواة والدراسات البيئية ودراسات النوع الصناعي و إعداد دراسات الميزانية الشبكية والتكاليف التقديرية لخدمات البنى التحتية لنواة المنطقة الصناعية.. إضافة إلى إعداد كراسة الترويج .

واستنادا إلى دراسات الجدوى تعرض الحكومة هذه المناطق الصناعية للتمويل والاستثمار من خلال البدائل التالية ، البديل وهو اعتماد نظام (B.O.T) بحيث يتم استكمال البنى التحتية للمناطق واستثمارها لفترة يتم الاتفاق عليها ، والبديل الثاني الاستثمار كمطور ومشغل ومؤجر بالمزايا والحوافز التي شملها قانون الاستثمار والقرار الجمهوري الخاص بإنشاء وتنظيم المناطق الصناعية ..أما البديل الثالث يتمثل بالاتفاق على قرض تمويلي يخصص لتنفيذ البنى التحتية لأحدى المناطق الصناعية المشار إليها بحسب الاختيار .

كما يمكن أن يتم إبرام اتفاق خاص مع الشركة الراغبة في تطوير أية منطقة صناعية اوأية منطقة مشتركة خاصة .

ووفقا لمختصين فان هناك فرص كبيرة لنجاح المناطق الصناعية في اليمن ،اذ يراهن المهندس صالح السنباني مدير عام المناطق الصناعية على نجاح مشروع المناطق الصناعية وبشكل كبير جدا نظرا لما تتمتع به اليمن من ثروات طبيعية وموارد اقتصادية واسعة، فضلا عن توفر الأيدي العاملة والسعة النسبية للسوق المحلية .

ويقول المهندس سمير عبد المعطي أبو النجا وكيل أول وزارة التجارة والصناعة المصري رئيس الفريق الفني المكلف بدراسة المناطق الصناعية اليمنية " في اليمن هناك قانون للاستثمار مشجع جداً للمستثمرين و من خلال لقاءاتنا مع رجال الأعمال في القطاع الخاص اليمني وجدنا تحمس شديد لديهم بشأن المناطق الصناعية وأبدوا استعدادهم للدخول في الاستثمار فيها " وأضاف "من هذا المنطلق يمكن الحكم على نجاح المناطق ، والدراسات التي أجريناها تؤكد إن المناطق في اليمن ستكون ناجاحه" .

واستدل بنجاح مجموعه شركات أخوان ثابت في إنشاء منطقة صناعية خاصة بها ، ووفرت لها البنى التحتيه اللازمة وتديرها بكفاءة عالية .

وفي ذات السياق أبدى عدد من رجال الأعمال اليمنيين تحمسهم لإنشاء المناطق الصناعية ..معتبرين أن مشكلة الاستثمار في اليمن تكمن الإجراءات الروتينية و عدم توفر الأراضي والمنازعات الدائمة حولها ...لكنهم كما يقول رجل الأعمال محمد محمد صلاح عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة رئيس مجلس إدارة شركة الروضة للتجارة والاستثمار لم يتم إشراكهم كقطاع خاص في الإعداد لمشروع المناطق الصناعية والأخذ برأيهم رغم أهميته في تحديد احتياجات هذه المناطق من بنية تحتية وكيفية جذب المستثمرين أليها...

وأضاف في حال توفر البنية التحتية للمناطق الصناعية فإن القطاع الخاص سيدخل بقوة للاستثمار فيها ، ورجال الأعمال من اليمنيين المهاجرين والعرب يتلهفون للاستثمار في اليمن " .

وتوقع خبراء اقتصاد أن المنافسة ستكون كبيرة في مؤتمر فرص الاستثمار على المناطق الصناعية نظرت لجدواها الاقتصادية والاستثمارية .

وبحسب صحيفة الاقتصادية السعودية فان ١٠٠ من رجال الأعمال السعوديين يعتزمون الاستثمار في المناطق الصناعية باليمن.

تهدف التوعية من مخاطر (الإيدز)

دورة تدريبية للمتصلين الاجتماعيين في عدن

عدن / ذكرى جوهر:
ت / علي الدرب

بدأت أمس أعمال الدورة التدريبية الخاصة للمتصلين الاجتماعين ، التي تنظمها جمعية المرأة للتنمية المستدامة بدعم من منظمة (اليونيسيف) تحت شعار (يدا بيد من أجل يمن خال من الإيدز بمشاركة ٣٠ مشاركا ومشاركة من الاختصاصين الاجتماعين من مديريات : صيرة ، المعلا والتواهي وسيناقش المشاركون على مدى خمسة أيام عددا من المواضيع المتعلقة باستعراض الرسائل الثلاث الخاصة بالتوعية من أمراض (الإيدز) ، ومهارات التواصل والاتصال ، وكذلك مقدمة عن المهارات الحياتية ومهارة تقدير الذات والسلوك الحازم والعدوى المنقولة جنسيا وتثقيف الأتراب بين الشباب والموقف من المصاب بفيروس (الإيدز) ، وماهية الطرق الأكثر فاعلية لنشر الوعي بين الفئات الأكثر خطورة .

كما سيتم عرض التجربة السابقة ، التي استهدفت الشيخ عثمان و دارسعد . وفي افتتاح الدورة ألقى الأخ / أيوب ابوبكر ، مدير مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن كلمة أكد فيها أهمية اتخاذ الوقاية من (الإيدز) من خلال برامج التوعية التي تقيمها عدد من المنظمات غير الحكومية ، والمراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .. مشيدا بالتعاون مع منظمة (اليونيسيف) .

من جانبه أوضح د. نبيل صالح عبدالرب ، منسق برنامج (الإيدز) في عدن أن الدورة تعتبر ثمرة من ثمار التعاون والتنسيق والعمل المشترك بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ووزارة الصحة ممثلة بالبرنامج الوطني لمكافحة (الإيدز) .. مشيرا إلى أن هذه الدورة تعتبر المرحلة الثانية من المشروع ، وهو استهداف الشباب لتوعيتهم بخطورة فيروس (الإيدز) ، وأن المرحلة الأولى قد بدأت في أحياء الشيخ عثمان ودارسعد .

وأضاف أن هذه الدورة متخصصة بالمتصلين الاجتماعيين ، وهي لجمع الشباب التي تنطبق عليهم شروط حملة التوعية وإحضارهم إلى مقرات التوعية .

كما ألقت الأخت / هدى محمود محفوظ ، رئيسة جمعية المرأة للتنمية المستدامة كلمة قالت فيها : " إن هذه الدورة التي تنظم في الجمعية بالتنسيق مع منظمة " اليونيسيف " الدولية تهدف لتوعية الشباب ، وخلق فئة شباب قادرة على القيام بالدور التوعوي بمرض نقص المناعة (الإيدز) .

وأضاف أن دورة أخرى لمثقفي الأتراب ستعقد .. تلحقها دورات تنشيطية أخرى .

تكريم عدد من المتحررين من الأمية في ريمة وتعز

ريمة / خالد صالح الجماعي / نعائم خالد:

اقام مكتب الاتصالات وتقنية المعلومات فرع محافظة ريمة بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم ممثلا بادارة محو الامية حفل اختتام وتكريم عدد من المتحررين من الامية، وكذا العاملين المبرزين في مكتب الاتصالات في المحافظة.

وبدأ الحفل بآي من الذكر الحكيم، بعد ذلك القى الاخ محمد علي قشرة مدير عام فرع الاتصالات في محافظة ريمة كلمة اشار فيها الى اهمية التخلص من الامية لما يمثله ذلك من تطور ورقي للانسان وان هذا الاحتفال شمل جميع محافظات الجمهورية.

الى ذلك تخلل الحفل تقديم الفقرات الفنية والشعرية، وقدم طلاب مدرسة الفتح ومدرسة جمال الدين الهتاري في مركز المحافظة (سكتش) ناقش التحرر من الامية، وبعد ذلك قام الطفل الموهوب عادل المصباحي بالقاء قصيدة شعرية نالت استحسان الحاضرين.. وقد تم تكريم المبرزين والمتحررين من الامية بشهادات تقديرية.

وفي ختام الاحتفال القى الاخ عبده بعاس الوكيل المساعد كلمة اشار فيها الى ابرز النجاحات التي قامت بها المؤسسة العامة للاتصالات وخاصة فرع المؤسسة في ريمة ومن ضمن هذه الانجازات التخلص من الامية.

حضر حفل التكريم الوكيل المساعد للمحافظة ومدراء عموم المكاتب التنفيذية.

كما اقيمت امس في محافظة تعز حفل تكريمي لمحو امية أخر موظف في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وفرع المؤسسة في تعز.

وعبر القاضي احمد عبدالله الحجري محافظ المحافظة عن سعادته لتكريم آخر موظف امي في وزارة الاتصالات والجهات التابعة لها، وتدشين برنامج محو الامية الذي سيقوم به مكتب محو الامية في جميع مكاتب واجهزة الحكومة.